



Distr.
GENERAL

A/39/720
29 November 1984
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

البنود ٥٩ و ٦١ و ٦٥ و ٦٨ و ٨٠
و ١٢٤ و ١٣٣ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي
اعتمدها الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية العاشرة

تخفيض الميزانيات العسكرية

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم
المتحدة وتعزيز دور المنظمة

رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوافيكم طي هذا بملخص من تقرير اللجنة المركزية المتعلق بنشاط الحزب
الشيوعي الروماني في الفترة بين المؤتمر الثاني عشر والثالث عشر والنشاط المقبل للحزب الهادف
إلى إنجاز فآيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرومانيا خلال الخطة الخمسية للفترة ١٩٨٦-
٢٠٠٠ وما يصاحبها من توقعات إلى عام ٢٠٠٠ ، التي قدمها نيكولاى تشاويسكو الأمين العام

للحزب الشيوعي الروماني ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية الى المؤتمر الثالث عشر
للحزب الشيوعي الروماني في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ ، مشيرا الى الحالة
الدولية والسياسة الخارجية للحزب والدولة .

وأكون معتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذا الملخص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق
الجمعية العامة في اطار البنود ٥٩ و ٦١ و ٦٥ و ٦٨ و ٨٠ و ١٢٤ و ١٣٣ من جدول
الأعمال .

(توقيع) تيودور مارينسكيو
السفير
الممثل الدائم

المرفق

ملخص من تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني
الذي قدمه نيكولاى تشاوسيسكو الأمين العام للحزب ورئيس
جمهورية رومانيا الاشتراكية في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر
١٩٨٤ الى المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الروماني

الحالة الدولية ، السياسة الخارجية للحزب
الشيوعي الروماني ولجمهورية رومانيا الاشتراكية

ان نجاح انجاز خطط وبرامج حزبنا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لا يمكن
الا في ظروف يسودها السلم والأمن الدوليان ، والتعاون مع جميع دول العالم دونما
تمييز بين أنظمتها الاجتماعية . ولذا توجد وحدة دياكتيكية وثيقة العرى بين السياسة
الداخلية والسياسة الدولية .

ان حزبنا ودولتنا ، وان كانا يضعان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتشبيد
المجتمع الاشتراكي ، في الصدارة فانهما ينتهجان سياسة خارجية نشطة ترمي الى
توسيع روابط التعاون مع الدول الأخرى ، والدفاع عن السلم واستقلال الشعوب وحريتها .
فالنجاحات التي أحرزها بلدنا في تشييد النظام الاجتماعي الجديد ، وكذلك
النتائج التي حققتها جميع البلدان الاشتراكية ، تمثل مساهمة حقيقية في تأكيد هيبة
الاشتراكية في العالم ، وفي خدمة قضية التقدم والاستقلال والسلم .

وقد أيدت الأحداث الدولية خلال السنوات الأخيرة تأييدا تاما صحة التقديرات
والتوجيهات التي وضعها المؤتمر الثاني عشر والمؤتمر الوطني للحزب . فالتحليل
العلمي للحياة العالمية يبين ان الفتوحات الثورية والتحولات التقدمية التي حدثت على
الساحة الدولية قد توطدت خلال السنوات الخمس الأخيرة على فرار الاستقلال الوطني
للشعوب الذي كسر نير السيطرة الاستعمارية الامبريالية . وشاهدنا في الوقت نفسه
طائفة من أعمال القوى الرجعية الامبريالية التي لا تستطيع قبول ما حدث من تغييرات
في الحياة الدولية ، ومن تطور تاريخي للبشرية عموما في طريق التقدم والاستقلال .

فقد تفاقمت التناقضات القديمة وبلغت التناقضات بين البلدان الغنية والبلدان
الفقيرة حدا من السعة لم يسبق له مثيل . كما أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الى
تفخيم الأزمة العامة - السياسية والاجتماعية والأخلاقية - للعالم الرأسمالي وساعد ذلك
على اظهار ما للمجتمع البورجوازي ، المجتمع المنقسم الى طبقات مضطهدة وطبقات
مسيطرة من حدود بشكل أفضل .

كما أظهرت الأحداث التي جرت في المدة الأخيرة ان سياسة الانفراج ، ونزع السلاح ، والسلم والتعاون الدولي لا يمكن استمرارها وتوطيدها ، والوقائع تشهد على ذلك ، ألا عن طريق نضال القوى التقدمية ، والقوى المعادية للامبريالية ، وشعوب العالم بأسره نضالا مستمرا .

لقد شهدت الحياة الدولية في السنوات الأخيرة تأزما ليس له نظير . ومن الممكن القول بأن البشرية لم تمر بتاتا ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بمثل هذه الحالة من التوتر ، وزيادة خطر نشوب حرب عالمية جديدة التي من شأنها ان تؤدى حتما الى كارثة نووية . فسياسة الحفاظ على مناطق النفوذ في العالم واقتسامها لا تزال مستمرة . وشهد سباق التسلح ، ولاسيما التسلح النووي ، مرحلة تصعيد جديدة . وما زالت الصراعات العسكرية القديمة قائمة على الدوام ونشبت صراعات جديدة أخرى في السنوات الخمس الأخيرة .

ان ازدياد خطر نشوب حرب عالمية جديدة وبالتالي وقوع كارثة نووية يتطلب من جميع الشعوب ان تعمل كل ما في وسعها لوقف عجلة هذه الأحداث الخطيرة ، وهذا هو السبب في ان المشكلة الأساسية لعصرنا الحاضر هي وقف سباق التسلح ولاسيما التسلح النووي ، الشروع في نزع السلاح وقرار السلم في العالم بصورة دائمة .

وانه لمن حقنا أن نؤكد ان تطوير الأسلحة النووية ، وما تملكه الدولتان الأعظم - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي - من المخزونات التي بوسعها تدمير البشرية بمرتها مرارا وتكرارا ، قد أفضى الى حالة جديدة تماما . ان وجود وسائل قوية لتدمير الحياة نفسها على سطح كوكبنا يجعل الحرب أمرا لا يمكن تصوره . وليس هناك بديل آخر سوى استبعاد الحرب نهائيا ، والعمل من أجل أن تسود سياسة التعاون والسلم .

وازاء هذه الحالة التي تتميز بخطورة متفاقمة جدا ، وأمام خطر وقوع كارثة نووية من شأنها أن تؤدى الى تدمير البشرية ، بل وظروف الحياة على الكرة الأرضية ، ليس هناك ما يبرر مواصلة سباق التسلح ، وفيما تجرى حيازة أسلحة نووية قادرة على تدمير الانسانية بمرتها عدة مرات ، لا يمكن مساندة الزعم بأن زيادة بضع مئات من الصواريخ أو نقص بضع مئات منها يؤثر على علاقات القوى بين الطرفين . بل على النقيض من ذلك ، فان أية أسلحة نووية جديدة تزيد زيادة أكبر من خطر اندلاع حرب عالمية ، وحرب نووية . ولذا فان على جميع الحكومات ، وجميع رؤساء الدول ، وجميع القوى السياسية مسؤولية كبرى ازاء شعوبها وازاء البشرية جمعاء . كما ان على البلدان النووية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي اللتان تمتلكان الأغلبية العظمى من الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى مسؤولية خاصة .

وقد نشأت في القارة الأوروبية حالة خطيرة للغاية على اثر القيام في نهاية عام ١٩٨٣ ، بوزع أول قذائف نووية أمريكية متوسطة المدى في بعض دول أوروبا الغربية ، تلاه تنفيذ تدابير نووية مضادة من قبل الاتحاد السوفياتي وبعض البلدان الأوروبية الاشتراكية وتحمل البلدان التي وضعت الأسلحة النووية الجديدة في أراضيها مسؤولية كبيرة تجاه شعوبها وتجاه شعوب أوروبا وتجاه العالم أجمع .

واننا نرى أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لوقف تنفيذ هذه التدابير - من هذا الجانب ومن ذلك . كما ينبغي وقف وزع القذائف النووية الأمريكية وانتهاء التدابير المضادة من قبل الاتحاد السوفياتي ، ووضع أجل محدد لسحب الأسلحة الموجودة . ومن المهم استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وهي مفاوضات ينبغي أن تدور بروح الجدية والمسؤولية ، انطلاقاً من ضرورة التوصل الى اتفاق مناسب فيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة ، ولكنه يترك المجال مفتوحاً أمام إمكانية إيجاد حلول تهدف الى ازالة القذائف المتوسطة المدى في أوروبا ثم ازالة جميع الأسلحة النووية .

وبالنظر الى أن القذائف المتوسطة المدى تعني في المقام الأول بلدان أوروبا فانه يجدر بدول قارتنا وخاصة بلدان حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو ، أن تشارك بشكل ملائم في المفاوضات الرامية الى عقد اتفاق بشأن القضاء على الأسلحة النووية في أوروبا . وبالنظر الى أن وجود الشعوب الأوروبية ذاته معرض للخطر ، فانه لا يمكن لبلدان قارتنا أن تكتفي بدور المتفرج وأن تنتظر نتيجة المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . بل يتعين عليها أن تضطلع بالمسؤولية اللازمة للدفاع عن شعوبها ، وصون أوروبا من حدوث كارثة نووية .

وستعمل رومانيا بكل حزم على نجاح مؤتمر استوكهولم بشأن الأمن وتدابير بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا . فنجاح هذا المؤتمر ستكون له أهمية كبيرة بالنسبة لسياسة الانفراج والتعاون ولتعزيز الصداقة بين بلدان قارتنا .

وتعمل رومانيا أيضاً ، بكل ما أوتيت من طاقة ، على تنمية التعاون المتعدد الأطراف بين بلدان منطقة البلقان ، لتحويل هذه المنطقة الى منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن القواعد العسكرية الأجنبية . واننا نوجه نداء لجميع بلدان منطقة البلقان لكي تعزز تعاونها وتناضل من أجل تدعيم السلم والتعاون بين بلدان هذه المنطقة .

واننا نحبي المقترحات والجهود الرامية الى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شمال ووسط أوروبا وكذلك في مناطق أخرى من العالم . واننا نرى أن انشاء مناطق من ذلك القبيل يشكل جزءا هاما من النضال من أجل نزع السلاح العام وخاصة من أجل نزع السلاح النووي .

وينبغي أن نقوم بكل عمل ممكن لتنمية الصداقة والتعاون بين البلدان الأوروبية ، من أجل أوروبا موحدة ، على أساس احترام تنوع النظم الاجتماعية ، وحقوق كل شعب في اختيار النظام الذي يريده ، بدون أي تدخل خارجي . فلننصرف بطريقة تمكن أوروبا -السياسية- أوروبا روبرا رئيسيا في خلق الحضارة المعاصرة - من المساهمة في التنمية الحرة للجنس البشري وفي تحقيق حضارة أسمى من شأنها أن تضمن للشعوب الرفاه والسعادة والحرية والاستقلال والسلام .

ومن الضروري تصعيد النضال من أجل تحقيق نزع السلاح العام . وقد قدمت بلدان حلف وارسو مجموعة من المقترحات الهامة في هذا الشأن . واننا نحبي ونؤيد مقترحات الاتحاد السوفياتي المتعلقة بنزع السلاح ويحظر تسليح الفضاء الخارجي . وأود أن أتعرض في هذا الصدد الى المقترحات الهامة التي صاغها في الأيام الأخيرة الرفيق تشيرنينكو ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي . وقد قدمت بلدان حلف شمال الأطلسي أيضا مجموعة من المقترحات توفر فرصة للحوار البناء . وفي نفس الوقت قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ، والرئيس ريغان ، أثناء الحملة الانتخابية وبعد الانتخابات مباشرة ، مجموعة من المقترحات يمكن أن توفر أساسا للمناقشة . وهناك أيضا مقترحات أخرى ، قدمتها دول مختلفة ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، ومنظمات دولية شتى . وان كل هذا يعكس انشغال الدول والشعوب كافة بوضع حد لمجرى الأحداث الخطير ووقف سباق التسلح والبدء في نزع السلاح ، وقبل كل شيء السلاح النووي .

بيد أن التصريحات وحدها لا تكفي مهما كانت غنية بالمقترحات البناءة . ان من الضروري الانتقال من الأقوال الى الأفعال وان الوقت قد حان لذلك . وينبغي وقف نمسو النفقات العسكرية ، والبدء ، على سبيل الاستعجال ، في تخفيض هذه النفقات بنسبة ١٠ في المائة على الأقل ، وذلك للقيام فيما بعد باعداد برنامج ملموس وحقوقي للتخفيض السنوي في النفقات العسكرية . وينبغي البدء في نفس الوقت في تخفيض الأسلحة وعدد القوات المسلحة ، وقبل كل شيء في عدد القوات المسلحة في الكتلتين العسكريتين - منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو .

واننا نرى أن من الضروري مضاعفة الجهود للتخفيف من الطابع العسكري للكثنتين وتهيئة ظروف مناسبة لحل حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو في وقت واحد . وان حـل التكتلات العسكرية يشكل مكسبا كبيرا ، وخطوة حاسمة نحو نزع السلاح والسلام .

وان تكثيف التدابير المتعلقة بتسليح الفضاء الخارجي تزيد على نحو كبير من خطر حدوث كارثة نووية . وان الاستخدام المفرط للفضاء الخارجي بصفة عامة بدون أية مراقبة ، يمثل تهديدا خطيرا على التوازن البيولوجي ، وعلى حياة الجنس البشري وحياة كوكبنا . فالفضاء الخارجي ليس ملكا لأي دولة ، بل هو ملك مشترك بين جميع الدول وجميع الأمم .

ولذلك فاننا نرى أنه ينبغي وقف كل عمل يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي فـي الأغراض العسكرية .

ومن المهم أيضا التوصل الى وضع تنظيمات عامة لاستخدام الفضاء الخارجي من قبل شتى البلدان في الأغراض السلمية .

واننا نرى أن من الضروري أن تتحمل منظمة الأمم المتحدة مسؤولية تحقيق ابرام معاهدة دولية بشأن الفضاء الخارجي . ويمكن التفكير في امكانية تنظيم مؤتمر عالمي والقيام ، عند الاقتضاء ، وفي اطار منظمة الأمم المتحدة ، بانشاء جهاز خاص يكرس للدفاع عن الفضاء الخارجي .

ويمكن التأكيد ، بدون خوف من الوقوع في خطأ ، أن الانسانية تجتاز منعطفا حاسما فيما يتعلق بمصيرها ، ومستقبل كوكبنا ووجوده . فلنعمل قبل فوات الأوان ، على انقاذ الانسانية من الكارثة النووية من الدمار ، ولندافع عن حق الأمم والأشخاص الاسى في الوجود والحرية والاستقلال والحياة والسلام .

وان الحركة الكبيرة المناصرة للسلام في أوروبا وفي غيرها من القارات تشكل أكبر قوة في العالم المعاصر ، قادرة على وقف مجرى الأحداث الخطير ، ومنع نشوب حرب عالمية جديدة ، وكارثة نووية . واننا نؤمن ايمانا راسخا بأن الشعوب في كل مكان قادرة تماما ، عن طريق عمل متضافر ، أن تقرر وقف سباق التسلح ، واحياء سياسة الانفراج والتعاون وانتصار السلم في العالم .

وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الى تدهور كبير في حالة البلدان النامية، والى زيادة التفاوت بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. كما أن المفاوضات التي جرت حتى الآن تحت شعار "الشمال والجنوب" لم تؤد تقريباً الى أية نتيجة ملموسة.

ونتيجة للسياسة المالية وسياسة الأسعار، وأسعار الفائدة المفرطة التي تمارسها الولايات المتحدة خاصة، فقد زادت ديون البلدان النامية زيادة كبيرة، إذ تجاوزت ٧٠٠ بليون دولار. وهناك حاجة الى اجراء مفاوضات حقيقية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والبنوك وهيئات النظام المالي المصرفي - بما في ذلك النظام المالي الدولي - من أجل التوصل الى تسوية عالمية لدين البلدان النامية.

وترى رومانيا أنه ينبغي التفكير في امكانية إلغاء ديون البلدان التي يبلغ دخلها القومي أقل من ٥٠٠ - ٦٠٠ دولار للفرد، واجراء خفض كبير في ديون البلدان التي يبلغ دخلها القومي أقل من ١٠٠٠ - ٢٠٠ دولار للفرد واجراء تخفيض عام بنسبة ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من ديون جميع البلدان النامية.

وان رفض بدء المفاوضات والنظرية القائمة على التسوية الفردية يهددان الى منزع العمل المشترك بين البلدان النامية وتمكين البلدان المتقدمة النمو، والبنوك والمؤسسات المالية العالمية من الاستمرار في سياستها الحالية وفرض الشروط الاقتصادية والسياسية التي تريد لها على البلدان النامية، وهذا يعني في الواقع تحويل البلدان النامية - من جديد الى شبه مستعمرات.

كذلك فإن من الضروري أن يصحب التخفيض الكبير في أسعار الفائدة منح قروض جديدة بأسعار فائدة معقولة لدعم عمليات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية. ويتمين على صندوق النقد الدولي، لتحقيق هذا الغرض، أن يتخلى عن سياسته المتمثلة في فرض شروط اقتصادية وسياسية على البلدان النامية، مما يشكل تدخلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية لهذه الدول. وينبغي أن تقوم صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات العالمية والمصارف بمنح قروض غير مربوطة بشروط سياسية، وبدون تدخل بطريقة أو بأخرى في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ان الوضع الاقتصادي والمالي العالمي الذي بلغ حدا كبيرا من الخطورة ، يتطلب إعادة تشكيل هيكل النظام النقدي والمالي ، ومشاركة جميع الدول على قدم المساواة في نشاط الهيئات المالية الدولية . ولقد أصبح اجراء مفاوضات حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حول التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في مجموعها أمرا ضروريا ، لاعادة برنامج عام لدعم الجهود المبذولة في سبيل استئصال التخلف الاقتصادي . ولا بد من اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على المساواة والانصاف والمزايا المتبادلة . كما لا بد أيضا من فتح الأبواب على مصرعها لوصول البلدان النامية الى التكنولوجيات الحديثة ، وإزالة الحواجز الجمركية ، وضمان أسعار مناسبة للمنتجات الواردة من هذه البلدان .

ان تسوية المشاكل الاقتصادية والمالية تسوية شاملة ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد أمر ضروري للتغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة ولتحقيق الاستقرار للاقتصاد العالمي ولتنميتها في ظروف تتسم بالتناقص والاتساق . فتسوية المشاكل الاقتصادية والمالية العالمية جميعها تسوية شاملة ، في أقرب الآجال ، واقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة هو أيضا في مصلحة البلدان المتقدمة النمو . وهذا كله سيكون له مدلول كبير جدا بالنسبة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل شعب ، وبالنسبة لسياسة الانفراج والتعاون والسلام .

لقد بذلت رومانيا نشاطا حثيثا وأخذت على نفسها أن تعلن بكل حزم تأييدها لتسوية المنازعات والمشاكل القائمة بين الدول عن طريق التفاوض ، وهو الوسيلة السلمية الوحيدة والفريدة . فالمنازعات التي تستمر في أنحاء مختلفة من العالم تحدث في كل يوم خسائر في الأرواح وأضراراً مادية جسيمة وتزيد من خطر نشوب حرب عالمية . ان المفاوضات السلمية مهما تكن طويلة وصعبة هي الوسيلة المنطقية الوحيدة لتسوية المشاكل القائمة بين الدول ، وهي البديل الوحيد للمنازعات والحروب .

ولهذا مازالت رومانيا تؤيد بكل حزم تسوية سياسية في الشرق الأوسط تؤدي الى اقرار السلم في كامل هذه المنطقة ، والى حل قضية الشعب الفلسطيني وفقا لحقه في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة فلسطينية مستقلة . وبهذه الروح نفسها ، نؤيد عقد مؤتمر دولي بمشاركة الدول المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ان التسوية الشاملة يجب أن تؤدي الى اقرار سلم دائمة عادلة والى ضمان الاستقلال والسيادة لجميع الدول في المنطقة . اننا نعتبر أيضا أنه من الضروري وضع حد للحرب بين ايران والعراق والقيام بسحب جيوش الطرفين الى الحدود الدولية ، والعمل على الشروع في مفاوضات بين هذين البلدين لتسوية المشاكل القائمة واقرار التعاون وحسن الجوار بينهما .

كما أننا نعلن أيضا تأييدنا لتسوية جميع المنازعات القائمة في مناطق مختلفة من العالم عن طريق التفاوض السلمي وهو الوسيلة الوحيدة والفريدة .

اننا نناضل بكل نشاط في سبيل استقلال ناميبيا ونمنح في سبيل ذلك كل تأييدنا لمنظمة سوابو في الكفاح الذي تخوضه . كما أننا نؤيد الغاء السياسة العنصرية والفصل

العنصرى في جنوب افريقيا . ونرى أنه يجب العمل على وقف كل تدخل من جنوب افريقيا في الشؤون الداخلية لبلدان الجنوب الافريقي . واننا نقدم بصورة عامة كل تأييدنا لشعوب افريقيا في كفاحها من أجل تدعيم استقلالها وفي سبيل تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية . كما أننا نحیی أيضا كفاح شعوب أمريكا اللاتينية في سبيل تنمية اجتماعية - اقتصادية مستقلة .

وان نعرب عن تضامننا لشعب جمهورية نيكاراغوا ، نرى أنه يجب تسوية مشاكل أمريكا الوسطى عن طريق التفاوض ، على أساس مقترحات مجموعة كونتادورا ، في ظروف تضمن لكل شعب احترام حقوقه في تنمية حرة ومستقلة دون أى تدخل خارجي .

ولتسوية مشاكل الحياة الدولية المعقدة ، يجب الانطلاق من التخلي بصورة تامة عن سياسة استعمال القوة والتهديد باستعمالها ، والقيام ، في مجال العلاقات بين الدول ، بفرض احترام مبادئ المساواة الكاملة في الحقوق ومبادئ الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ، والفائدة المتبادلة ، واحتراما شديدا . ان العلاقات بين جميع الدول يجب أن تأخذ في الاعتبار وجود مجموعات من البلدان في العالم ذات أنظمة اجتماعية مختلفة وكما يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذه الحقيقة ستظل قائمة لزمان طويل . ويجب الانطلاق من ضرورة التعايش السلي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة والعمل على فرض احترام حق كل شعب في الاستقلال وفي تنمية حرة ، وحق كل فرد في اختيار النظام الاجتماعي الذي يرغب فيه ، واحتراما تاما .

كما أننا نعلن معارضتنا لتصدير الثورة وتصدير الثورة المضادة على حد سواء . ولأننا نشك في أن الشعوب ستوفق في اختيار أفضل السبل لضمان تقدمها وحريتها واستقلالها ، واننا متيقنون انها ستختار سبيل الاشتراكية تحشيا مع التطور التاريخي العالمي .

ان تحقيق هذه التطلعات يجب أن يكون نتيجة لكفاح كل شعب ولا رادته الحرة . لقد برهنت الأحداث والحياة على أنه ليس هناك في العالم شيء أو شخص باستطاعته أن يمنع الشعوب من اختيار سبيل جديد لتنمية حرة مستقلة ، وان كل محاولة تقوم بها الرجعية لوقف تنمية الشعوب تنمية تقدمية ستبوء بالفشل . ولقد برهن تاريخ التطور الاجتماعي منذ أن وجدت البشرية أن الأمر كان كذلك وسيظل كذلك الى الأبد . ولهذا يجب استخلاص جميع العبر والانطلاق دائما من ضرورة العمل على فرض احترام ارادة الشعوب في اختيار سبيل التنمية الحرة المستقلة الذي تريد السير فيه .

لقد بذلت رومانيا في الفترة التي يحيل اليها التقرير نشاطا متعدد الأطراف لتوثيق وتنمية العلاقات مع جميع دول العالم دون تمييز بينهما بسبب نظامها الاجتماعي واستطاع بلدنا بفضل هذه السياسة عقد علاقات دبلوماسية واقتصادية مع ١٥٥ دولة من جميع القارات .

لقد استمرت العلاقات مع جميع البلدان الاشتراكية في التطور . وأعرنا ولا نزال نعبير اهتماما خاصا لتوسيع التعاون مع جيراننا . ويطيب لي أن أشير في هذا الاطار الى عناية حزبنا ودولتنا الدائمة بتنمية التعاون مع الاتحاد السوفياتي تنمية مستمرة . وسوف نبذل في المستقبل كل ما في وسعنا لتوسيع التعاون الاقتصادي ، والتقني العلمي ، والثقافي مع الاتحاد السوفياتي لتوثيق أواصر الصداقة والتضامن بين شعبينا وحزبينا .

ان رومانيا بوصفها عضوا في حلف وارسو شاركت مشاركة نشطة في جميع اجتماعات وأنشطة هذه المنظمة ، وأيدت دوما الأعمال الحازمة التي قامت بها بلدان حلف وارسو لفائدة نزع السلاح والسلام .

وكما هو معروف ، ينتهي أجل معاهدة حلف وارسو في السنة القادمة . وما أنه لم يتسن الوصول الى اتفاق يتيح حل الكتلتين العسكريتين - حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو - في آن واحد فلا بد ، في رأينا ، من التفكير في قبول تجديد معاهدة وارسو . ونظرا لما يكتسبه هذا القرار من أهمية جد كبيرة ، أرى من اللازم أن أقترح على المؤتمر أن يعلن موافقته على ذلك من حيث المبدأ ، وأن يخلو للجنة المركزية أن تعتمد ، بالاتفاق مع دول حلف وارسو الأخرى ، القرارات المناسبة . وحتى فيما لو اتخذ قرار بتجديد معاهدة وارسو ، فان رومانيا ستقرر بعزم - على غرار البلدان الأخرى الأعضاء في هذه المنظمة ونحن متأكدون من ذلك - انها لن تدخر أي جهد لخلق الظروف التي تسمح بحل الكتلتين العسكريتين في أقرب الآجال . لأن في ذلك استجابة لمصالح شعوبنا ولقضية السلم في أوروبا وفي العالم بأسره .

ان الحزب الشيوعي الروماني والجمهورية الاشتراكية الرومانية سيواصلان العمل بكل حزم في سبيل تعزيز التعاون والتضامن وانماهما مع جميع البلدان الاشتراكية ، للتغلب على الخلافات القائمة بين بعض هذه البلدان . ونرحب بالمفاوضات الجارية بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية ونعرب عن رغبتنا وأملنا في أن تؤدي الى اعتراف العلاقات بين البلدين الاشتراكيين الكبيرين الى مجراها الطبيعي تماما .

ونرى أنه من اللازم أيضا الشروع في مفاوضات بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية لوقف كل عمل عسكري ولاعادة العلاقات بين الدولتين الاشتراكيتين الى مجراها الطبيعي .

ان تسوية حالات النزاع أو الخلافات القائمة بين بعض البلدان الاشتراكية يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للسلم في العالم وكذلك بالنسبة لتعزيز التضامن بين الدول الاشتراكية في سبيل قضية الاشتراكية والسلم بصفة عامة . وفي رأينا أن التضامن والوحدة والتعاون بين البلدان الاشتراكية تمثل عاملا من العوامل ذات الأبعاد الخطيرة لتشييد الاشتراكية في كل بلد ولاعلاء شأن الاشتراكية وتعزيز قوتها ، ولسياسة نزع السلاح ، والسلم والتعاون بين جميع أمم العالم .

اننا سنعكف على تطوير العلاقات مع البلدان النامية وبلدان عدم الانحياز ، والدول الصغيرة والمتوسطة تطويروا واسعا ، لأننا نعتبر ان تعزيز التضامن والتعاون مع هذه الدول هو من العوامل الهامة لسياسة الاستقلال والتعاون والسلم في العالم .

وفي الوقت نفسه وعملا بمبادئ التعايش السلمي سنواصل العمل على توسيع العلاقات مع البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، ومع جميع دول العالم دون أي تمييز بين انظمتها الاجتماعية .
اننا على استعداد للمشاركة فعلا في التقسيم الدولي للعمل ، وفي تعزيز التعاون والحوار لتسوية جميع المشاكل ، وفقا لمصالح كل أمة وطبقا لاستقلال كل شعب وحرية ومقتضيات تقدمه .

اننا نعلق أهمية كبرى على حركة عدم الانحياز في الكفاح ، لتسوية المشاكل الكبرى في عالمنا المعاصر بطريقة ديمقراطية . اننا نرى انه يجب بذل جميع الجهود لوقف المنازعات القائمة بين بعض البلدان غير المنحازة ، ولتسوية بعض الخلافات التي لا تزال بينها ، عن طريق التفاوض وحده ، ولتعزيز التضامن بين أعضاء حركة عدم الانحياز ، وهو عامل حاسم لمشاركة هذه الحركة فعلا في تسوية المشاكل الدولية .

ان رومانيا تعهد بكل حزم تأكيد دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في تسوية جميع المشاكل الدولية تسوية ديمقراطية ، بمقتضى القانون الدولي ومشاركة جميع دول العالم ولا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة وبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية المعنية بصورة حيوية ، بسياسة صون الاستقلال والحرية والسلم . ولا بد لهذا الغرض من تحسين نشاط الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، وادخال مزيد من الديمقراطية ضمنها ، ومشاركة أوسع في نشاطها من جميع دول العالم ، دون أي تمييز بينها بسبب حجمها أو نظامها الاجتماعي . اننا نعتقد انه يجب انشاء هيئة خاصة للمساوي الحميدة لتسوية مشاكل حالات النزاع بين الدول ، من طريق المفاوضات .

ان رومانيا الاشتراكية ستواصل تعزيز التعاون الفعلي مع جميع الدول والشعوب من أجل التسوية البناءة للمشاكل التي تواجهها قارتنا والعالم أجمع ، وستبذل جهودا لا تنفي في سبيل سياسة جديدة عمادها المساواة الكاملة والاحترام بين الأمم والثقة والتعاون الدولي الواسع ؛ والأمن والسلم .

وقد وجهت اللجنة المركزية للحزب في الفترة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر الثاني عشر ، اهتماما خاصا لتعزيز العلاقات مع جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية ، ودعم التضامن فيما بين هذه الاحزاب .

ونظرا للمشاكل المعقدة التي يواجهها العالم المعاصر ، نعتقد انه من الضروري بذل جميع الجهود للتغلب على بعض الخلافات ودعم التضامن وخلق وحدة جديدة مبنية على المساواة واحترام حق كل حزب في تحديد خطه السياسي بكل حرية ، تبعا للظروف التاريخية والوطنية والاجتماعية في كل بلد . فبعض المشاكل القائمة في صفوف الحركة الشيوعية والعمالية يرجع سببها الى الممارسات القديمة التي تسمح بالتدخل في شؤون

الأحزاب الأخرى ، ولكن هي أيضا نتيجة للتحويلات الكبيرة والمشاكل الجديدة التي ظهرت في الحياة الدولية . اننا نوافق كل الموافقة على وضع حد نهائي للممارسات القديمة ومراعاة الواقع الجديد في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتحويلات الثورية التي طرأت على العالم .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات ، يرى الحزب الشيوعي الروماني ان من مصلحة الأحزاب الشيوعية والعمالية أن تجد الطريق التي تؤدي الى تعزيز تضامنها ووحدتها . ونرى في هذا الباب ان الاجتماعات وتبادل المشاورات بما في ذلك تنظيم مشاورات ومؤتمرات اقليمية ودولية ، هي من الأمور الضرورية للتطور المعاصر . ونعتقد انه ينبغي أن يكون الهدف من هذه المشاورات والمؤتمرات هو تبادل وجهات النظر بحرية ، دون اتخاذ أى قرار أو فرض بعض وجهات النظر على الأحزاب الأخرى . اننا نعلن بكل حزم اننا نرفض كل تدخل في شؤون الأحزاب الأخرى ، ونرى انه لا يجوز ان نخشى من الاجتماع معا لنتناقش ولنتفق على الطريق التي تؤدي الى تعزيز التضامن والوحدة ، الأمر الذي يشكل عاملا أساسيا لتوحيد القوى التقدمية والثورية في كل مكان ، ولا نحتاج سياسة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومن أجل التعاون والسلام في العالم .

وفي الوقت نفسه سيواصل الحزب الشيوعي الروماني العمل بكل حزم لتوسيع العلاقات مع الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية ، لأن هذه العلاقات تكتسي فيما نرى أهمية كبيرة في الظروف الدولية الراهنة . ونعلن اننا نعيد بكل حزم التعاون مع جميع القوى التي تعمل من أجل التقدم والاشتراكية . ان التعاون فيما بين الأحزاب الشيوعية والعمالية ، والأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية ضرورة حيوية للتقدم ولإستقلال الشعوب ومن أجل نزع السلاح وصور السلم في العالم أجمع .

كما اننا سنواصل الجهود لتوسيع التعاون مع حركات التحرير الوطنية التي تخلصت من نير السيطرة الامبريالية وسلكت سبيل التنمية الحرة المستقلة وهذا يمثل عاملا هاما في الكفاح من أجل تعزيز إستقلال كل شعب وتقدمه .

وفي ذات الوقت ، سنواصل العمل على تطوير العلاقات مع الأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية ، ومع الأحزاب الديمقراطية المسيحية ، والأحزاب الليبرالية وغيرها من الأحزاب والمنظمات نظرا الى ان هذه العلاقات تساعد فعلا على تأكيد الصداقة والتعاون بين شعوبنا ، وتعزيز سياسة الصداقة والتعاون والسلام في العالم .

ان مثل هذه السياسة من شأنها ان تلبي تلبية كاملة مصالح امتنا الاشتراكية كما تلبي مصالح جميع شعوب العالم . اننا لن نبخل بأى جهد لنساهم في انتصار المنطق والحكمة ، وتحقيق إستقلال الشعوب والتعاون والسلام في العالم .

اننا على يقين أكيد بأن الشعوب قادرة اذا عطت متحدة ، على ان تغيير سـيـر
الأحداث ، وان تمنع الحرب العالمية والكارثة النووية ، وعلى ان تفرض نزع السلاح والسلم
في العالم . وعلى الرغم من وجود مشاكل تستدعي الحل ، فاننا نؤمن باسراق المستقبل
بالسلم والرفاهية للبشرية . ولنبدل كل الجهود لنساهم فعلا في تشييد عالم جديد أكثر
عدالة وأحسن مصيرا ؛ عالم تسوده المساواة والحرية والاستقلال والسلم .
